

Distr.: General  
19 October 2017  
Arabic  
Original: English



الدورة الثانية والسبعون  
البند ١٧١ من جدول الأعمال

## منح مكتب بحوث الاقتصاد الكلي في رابطة أمم جنوب شرق آسيا + ٣ مركز المراقب لدى الجمعية العامة

تقرير اللجنة السادسة

المقترّر: السيد بيتر ناغي (سلوفاكيا)

### أولاً - مقدمة

- ١ - أُدرج البند المعنون "منح مكتب بحوث الاقتصاد الكلي في رابطة أمم جنوب شرق آسيا + ٣ مركز المراقب لدى الجمعية العامة" في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، بناءً على طلب من سنغافورة والصين.
- ٢ - وبناءً على توصية المكتب، قررت الجمعية العامة، في جلستها العامة الثانية المعقودة في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، أن تدرج هذا البند في جدول أعمالها وأن تحيله إلى اللجنة السادسة.
- ٣ - ونظرت اللجنة السادسة في البند في جلستها ١١ و ١٥ المعقودتين في ٩ و ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وترد آراء الممثلين الذين تكلموا أثناء نظر اللجنة في البند في المحاضر الموجزة ذات الصلة<sup>(١)</sup>.
- ٤ - وكان معروضاً على اللجنة من أجل نظرها في هذا البند رسالة مؤرخة ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لسنغافورة والصين لدى الأمم المتحدة (A/72/142).

(١) A/C.6/72/SR.11 و A/C.6/72/SR.15.



## ثانياً - النظر في مشروع القرار A/C.6/72/L.9

- ٥ - في الجلسة ١١، المعقودة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، عرض ممثل سنغافورة، باسم إندونيسيا، وأنغولا، وتايلند، وجمهورية كوريا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، والصين، والفلبين، وفييت نام، وكمبوديا، وماليزيا، وميانمار، واليابان مشروع قرار معنون "منح مكتب بحوث الاقتصاد الكلي في رابطة أمم جنوب شرق آسيا + ٣ مركز المراقب لدى الجمعية العامة" (A/C.6/72/L.9)، وأعلن أن بروني دار السلام وكوبا قد انضمتا إلى مقدمي مشروع القرار. وفي وقت لاحق، انضمت بنما إلى مقدمي مشروع القرار.
- ٦ - وفي الجلسة ١٥، المعقودة في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.6/72/L.9 بدون تصويت (انظر الفقرة ٧).

## ثالثاً - توصية اللجنة السادسة

- ٧ - توصي اللجنة السادسة الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:
- منح مركز مراقب لدى الجمعية العامة لمكتب بحوث الاقتصاد الكلي في رابطة أمم جنوب شرق آسيا+٣
- إن الجمعية العامة،*
- إذ ترغب في تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومكتب بحوث الاقتصاد الكلي في رابطة أمم جنوب شرق آسيا+٣،*
- ١ - *تقرر دعوة مكتب بحوث الاقتصاد الكلي في رابطة أمم جنوب شرق آسيا+٣ إلى المشاركة في دورات الجمعية العامة وفي أعمالها بصفة مراقب؛*
- ٢ - *تطلب إلى الأمين العام أن يتخذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار.*